مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: الثروة واثرها في توجهات السياسة الخارجية القطرية
اسم الكاتب: م.م. حسين علي صبري
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7364
تاريخ الاسترداد: 2026/05/14 10:30 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الثروة واثرها في توجهات السياسة الخارجية القطرية

م.م. حسين علي صبري
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية–جامعة بغداد
hussainalsady٨٤@gmail.com

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٢/١١/١٤ تاريخ القبول: ٢٠٢٢/١٢/٢٦ تاريخ النشر: ٢٠٢٣/٧/٣٠

الملخص

برزت قطر كدولة لها دور أساسي على المستوى الاقليمي والدولي منذ نهاية القرن الماضي وأصبحت دولة فاعلة في منطقة الشرق الأوسط، ولم تجعل من عقدتها الجيوبوليتيكية المتمثلة بصغر مساحتها وقلة عدد سكانها، سبباً يمنعها من التطور الاقتصادي ونمو علاقاتها الخارجية على المستوى الاقليمي والعالمي، لذا جاء البحث ليركز على أهم الثروات الطبيعية والموارد الاقتصادية التي ساعدت على إنهاء عقدتها الجيوبوليتيكية وصناعة سياستها الخارجية، إذ بدأت الدراسة بتناول الموارد الطبيعية الموجودة في قطر كالنفط والغاز، ثم التعرف على أهم الحقول البرية والبحرية المنتجة، بالإضافة الى دور الاعلام، ومن ثم بحثنا في العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في صنع القرار السياسي وتوجهات السياسة الخارجية لقطر.

الكلمات المفتاحية: الثروة، السياسة الخارجية، الغاز، النفط، قطر.

Wealth and its impact on Qatari foreign policy orientations

Asst. Lec. Hussein Ali Sabry
University of Baghdad - Center for Strategic and International Studies
hussainalsady٨٤@gmail.com

Abstract

Qatar has emerged as a country with a key role at the regional and international level since the end of the last century and has become an active country in the Middle East Region, and did not make its geopolitical complex, represented by its small area and small population, a reason to prevent it from economic development and the growth of its Foreign Relations at the regional and global level, so the research came to focus on the most important natural resources and economic resources that helped to end its geopolitical contract and the making of its foreign policy, as the study began by addressing the natural resources located in Qatar, such as oil and gas, then identifying the most important land and sea productive fields, in addition to the role of the media, which and then we looked at the internal factors The foreign ministry is influential in political decision-making and the directions of Qatar's foreign policy.

Keywords: wealth, foreign policy, gas, oil, Qatar.

مقدمة:

يعتبر الاقتصاد القطري واحداً من أغنى الاقتصادات في العالم تبعاً للناتج المحلي الإجمالي للفرد، حيث احتل الترتيب الخامس والسابع عالمياً على قائمة بيانات ٢٠١٥ و٢٠١٦ من قبل البنك الدولي، الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي. فيعتبر الغاز والنفط الموجود في قطر أبرز وأهم الثروات الطبيعية التي ساهمت بشكل كبير في رسم وتحديد سياسة قطر الخارجية، إذ تمتلك قطر ثالث أكبر احتياطي مؤكد للغاز الطبيعي بعد روسيا وإيران إذ يبلغ احتياطها حوالي ١٢٪ من اجمالي الاحتياط العالمي، وتقدر كمية الغاز الطبيعي تقريباً ٢٤.٧ تريليون متر مكعب بالإضافة الى ٢٢.٣ مليار برميل من المكثفات الجزيئية المصاحبة له وذلك في عام ٢٠١٩، ويتركز معظمه في حقل الشمال البحري الضخم. بالإضافة الى عوامل اقتصادية متنوعة وتفعيل دور الاعلام، وبعدها تطورت سياسة قطر الخارجية تطوراً ملحوظاً على المستوى الاقليمي والدولي خاصة بعد البرنامج الذي أعتمده حمد بن خليفة آل ثاني بعد خلع والده من السلطة عبر انقلاب عام ١٩٩٥، واستلام الحكم بعده، حيث أعتمد على توظيف الموارد الطبيعية وما يأتي منها من واردات اقتصادية تحققت حديثاً من ارتفاع مبيعات الغاز القطري وساعدت في تعزيز السياسة الخارجية لقطر، وكذلك لجأ الى عقد التحالفات مع الدول العظمى كالولايات المتحدة الامريكية، كما وتشترك قطر مع إيران في غاز حقل الشمال الذي يمثل أكبر حقول الغاز في العالم. وقد قدمت الشركات الغربية لقطر التكنولوجيا التي تساعدها على تجميد الغاز المستخرج وتحويله إلى غاز مسال قابل للتصدير، ومنعت وصول مثل هذه التكنولوجيا إلى إيران التي ظلت عاجزة عن منافسة قطر في استغلال حصتها من الغاز في المنطقة. ولقد ارتبط هذا الدور الجديد لقطر بإدراك صانع القرار القطري، بأن أهمية قطر لا تنبع من مساحتها وموقعها الجغرافي، بل مما تمتلكه من احتياطي غازي يجعلها بمرتبة ثالث احتياطي عالمي مؤكد، هذا الامر جعل من صانع القرار القطري تبني سياسة خارجية مختلفة عن النطاق التقليدي المعتمد على دعم الدول داخل منظومة مجلس التعاون الخليجي وهي أتباع الضوابط التي تحددها الدولة العربية الاكبر في الخليج وهي المملكة العربية السعودية.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من الاهتمام الواضح والكبير للعديد من الدول الحديثة بما تمتلكهُ من ثروات طبيعية ومكتسبة يمكن لها أن تستثمرها في تقوية وترسيخ علاقاتها الخارجية مع الدول المحيطة والبعيدة، وقطر هي أحدى هذه الدول كونها تمتاز بموقع جغرافي متميز، ولديها ثروات طبيعية تعد من أبرز مصادر الطاقة الحديثة عالمياً مثل النفط والغاز الذي انتقلت قطر بعد استثماره وصعود اسعاره عالمياً الى مرتبة الدول المنتجة والمصدرة له على مستوى العالم، وكذلك جاءت أهمية الدراسة من الاستثمار الصحيح لهذه الثروة في قطر وكيف انعكس ذلك على رفد التنمية المستدامة فيها ودعم اقتصادها وتطور سياستها الخارجية كما سنراه في متن هذه الدراسة.

اشكالية الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة حول التساؤل الابرز وهو هل هناك أثر للثروة في السياسة الخارجية القطرية، وهل هذه الثروة طبيعية فقط كالنفط والغاز؟ أم للثروات الاقتصادية والاعلامية الاخرى الموجودة فيها دور في تعزيز ودعم سياستها الخارجية؟

فرضية الدراسة:

استندت الدراسة الى فرضية مفادها أن استثمار الثروات الطبيعية كالنفط والغاز، وكذلك الموارد الاقتصادية ورؤوس الاموال ودور الاعلام، وما تملكه من ثروة ساهم في دعم وتطور السياسة الخارجية لدولة قطر، فضلاً عن اسهامه في تطوير مؤشر التنمية المستدامة لها وتقوية اقتصادها الوطني.

هيكلية الدراسة:

لغرض الاحاطة بموضوع البحث من الناحية العلمية والمنهجية المتبعة تقرر تقسيم الدراسة الى مقدمة استعرضنا فيها نبذة عن دولة قطر وما لهذه الدولة من ثروات اقتصادية مهمة، ومبحثين تناولنا في المبحث الأول مصادر الثروة القطرية المتنوعة، وفي المبحث الثاني ركزنا على العوامل المؤثرة في صنع السياسة الخارجية القطرية، بالإضافة الى الخاتمة التي توصلنا فيها الى أبرز الاستنتاجات.

المبحث الأول: مصادر الثروة في قطر

دخلت قطر في بداية السبعينات من القرن الماضي في نادي صناعة النفط والغاز، إذ تم اكتشافه في عام ١٩٧١، وقطعت قطر خطوات طويلة في مسار استثماره بالشكل الذي أصبح يشكل مورد أساسي في الاقتصاد القطري وتطوره عبر مراحل اكتشافه واستثماره وتوريد صناعته ، إذ يعد الغاز الطبيعي في قطر من المصادر الرئيسية وذات الاثر الكبير في حياة المجتمع فهو من ناحية يمثل ثروة قطر الأساسية الى جانب النفط الخام، ومكانة قطر في منظمة اوبك من ناحية اخرى، ولهذان العنصران أثر بالغ على مستوى المجتمع فهما ثروته الحقيقية ورأسماله الاساسي الذي من خلاله يتم تمويل المشاريع والبناء وكذلك الصرف لاحتياجات المجتمع السنوية، لذا فهو في الاتجاهين يمثل الثروة التي تمتلكها قطر، اذ تعد دولة قطر من الدول الرائدة في انتاج وتصنيع وتصدير الغاز الطبيعي حديثاً.

المطلب الأول: الثروة النفطية

أولاً: النفط في قطر

تم اكتشاف النفط لأول مرة في قطر في تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٣٨، عندما عثر على النفط الخام على عمق (٢٥٠٠) قدم، وقد شهدت صناعة النفط في قطر منذ ذلك التاريخ تطورا كبيراً، وأصبح النفط على مر السنين هو عماد الاقتصاد الوطني، ففي عام ١٩٤٩ بدأت قطر بتصدير النفط عبر ميناء (مسيعيد) على الساحل الشرقي، اذ تم تصدير أول كمية ما يقارب (٨٠٠٠٠) طن بتاريخ ١٩٤٩/١٢/٣١، وقد ظل الوضع على ذلك الحال إلى أن اكتشف الغاز الطبيعي بكميات ضخمة، وأصبحت قطر صاحبة ثالث أعلى احتياطي غاز في العالم بعد روسيا وإيران[١]. ويعود جزء كبير من النجاح القطري في صناعة النفط والغاز إلى السياسة التي تتبعها الحكومة التي تعمل على تشجيع الاستثمار الأجنبي من خلال صياغة سياسات مالية وتنظيمية مستقرة في سياق وجود اقتصاد طموح داعم للسوق، وقد ترتب على ذلك الحفاظ على مصالح شركات النفط الدولية الكبيرة ومواصلة تطوير التقنيات الحديثة لتسويق موارد قطر الهيدروكربونية، وفي نفس الوقت زادت قوة شركة النفط التابعة للدولة، (قطر للبترول QP) من خلال ضمان امتلاك قطر للجزء الأكبر من حصص الملكية في كافة عقود الأنشطة الأولية، ويضمن امتلاك

قطر للبترول لنسبة عالية في حصص الملكية لتحقيق التوافق مع شركات النفط الدولية في أي مشروع، واعطاء قطر للبترول سلطة أكبر وتعلم أفضل الإجراءات والأساليب التكنولوجية من شركات النفط الدولية[٢]. وقد بدأت رحلة الاستكشافات البترولية في قطر عام ١٩٤٠، اذ تم اكتشاف النفط فيها لأول مرة في حقل دخان على الشاطئ الغربي لشبه جزيرة قطر وتوالت الاكتشافات خلال فترة الستينات من القرن الماضي لحقول نفط عديدة منها حقل العد وحقل ميزان محزم وحقل بو الحنين، اما أول اكتشاف للغاز الحر فهو في حقل دخان البري وهو من النوع الجاف في عام ١٩٦٠، أما الاكتشاف الاهم فهو حقل الشمال في المياه القطرية عام ١٩٧١، اذ اعتبر حينها ولحد الآن من أكبر الحقول الغازية في العالم لأنه يغطي مساحة تقدر بحوالي ٦٠٠٠ كيلو متر مربع، حيث قدرت احتياطاته المؤكدة عام ١٩٨٥ حوالي (٤.٢) مليار متر مكعب أي ما يعادل ١٥٠ تريليون قدم مكعب[٣]. كما وينتج النفط الخام من عدد من حقول النفط البرية والبحرية في قطر، ويتم تسويقه من خلال شركة قطر للبترول لبيع المنتجات البترولية المحدودة بموجب التوجيه الوزاري لوزير الطاقة والصناعة، وتتولى شركة نفط الشمال، وهي مشروع مشترك بين قطر للطاقة وشركة توتال إنرجيز، تشغيل حقل الشاهين الذي يُعد أكبر حقل منتج للنفط في قطر (المنطقة ٥). كما وينتج نفط قطر البري الخام من حقل دخان البري للنفط والغاز الذي يبلغ طوله ٨٠ كيلومتراً وعرضه ٨ كيلومترات ويقع في منطقة دخان على بعد ٨٠ كيلومتراً غرب الدوحة، ويشتمل حقل دخان على ثلاثة قطاعات تمتد من الشمال إلى الجنوب، وهي خطية وفحاحيل وجليحة – دياب. ويجري فصل النفط والغاز في أربع محطات رئيسية مزودة على نحو مستمر بأطقم عمل ومحطتين تابعتين ذات التشغيل الذاتي، وينتج نفط قطر البحري، وهو مزيج من نفوط خام، من ست محطات بحرية رئيسية منتجة في حقول تشغلها قطر للطاقة وشريكاتها شركة توتال قطر لاستكشاف وإنتاج النفط، وشركة قطر لتطوير البترول – اليابان. يدار حقل الريان من قبل قطر للطاقة. ويبلغ حالياً إنتاج الحقل من النفط الخام ما يقارب (١٠٠٠٠) برميل في اليوم. ويتم تخزين نفط الريان في سفينة للتخزين والتفريغ العائم، ويُصَدر من مرسى عائم[٤].

ثانياً: الإنتاج والصادرات النفطية

لقد بلغ معدل أنتاج النفط الخام اليومي في قطر ٧٣٣,٦٦٧ برميلاً في عام ٢٠١٢، وبلغت صادراتها من النفط الخام ٥٨٨,٢٥٠ برميلاً لليوم الواحد، وهذا ما يجعل من قطر في المرتبة ال ١٦ بين أكبر مصدري النفط الخام في العالم حسب إحصائيات رسمية نشرت ضمن مبادرة البيانات المشتركة، وتدار العمليات في حقل دخان البري من قبل شركة قطر للبترول فضلاً عن حقلي ميدان محزم وبو حنين في الخليج[٥]. وعن أهم الحقول المنتجة للنفط القطري هي:

أ- **الحقول البرية (حقل دخان)**

بدأت عمليات التنقيب عن النفط في حقل دخان عام ١٩٣٥ وهذا أول حقل يتم اكتشاف النفط فيه بكميات تجارية، وذلك عند حفر أول بئر بين عامي ١٩٣٩- ١٩٤٠، ويبلغ طول الحقل حوالي ٦٥ كم، وعرضه ٥ كم. ويتكون حقل دخان من ثلاثة مكامن للنفط الخام ومكمن للغاز غير المصاحب، وقد بدأ إنتاج النفط من حقل دخان عام ١٩٤٧، وتم تصدير أول شحنة في شهر ديسمبر ١٩٤٩. وتصل طاقة منشآت حقل نفط دخان الإنتاجية إلى(٣٣٥) ألف برميل في اليوم[٦].

ب- **الحقول البحرية:** فهي تسهم بدور رئيس في تطوير قطاع النفط في دولة قطر، والحقلان البحريان اللذان يتم تشغيلهما من قبل قطر للبترول هما حقل (ميدان محزم وحقل بو الحنين) أما الحقول البحرية الأخرى مثل حقل (الشاهين والريان والخليج والعد الشرقي والكركرة) فيتم تشغيلها بموجب اتفاقيات المشاركة في الإنتاج مع عدد من كبرى شركات النفط العالمية، وبناء على هذه الاتفاقيات تقوم الشركات بالاستثمار وتقتسم الإنتاج مع الدولة المضيفة. وتنتج قطر للبترول النفط الخام والغاز المصاحب والمكثفات من حقلي ميدان محزم وبو الحنين الواقعين في المياه الإقليمية القطرية. ومن أهمها:

١- **حقل العد الشرقي:** اكتشف عام ١٩٦٠ ويعد الحقل البترولي الثاني من حيث الاكتشاف في قطر والأول في المياه الإقليمية للدولة ويقع على بعد (٨٠-٨٥) كم شرق الساحل الشرقي لقطر، ولقد بدأ الإنتاج فيه عام ١٩٦٤، وكان معدل إنتاج هذا الحقل في عام ٢٠٠٦ ما يقارب (١٤٤) ألف برميل يومياً في العد الشرقي في القبة الشمالية، أما في القبة الجنوبية فقد بلغ (٨) آلاف برميل يومياً، وتقوم شركة "أوكسيدنتال" بتطوير البئرين.

٢- **حقل ميدان محزم:** اكتشف في عام ١٩٦٣، ومساحته حوالي ٣٠ كم٢.

٣- **حقل بو الحنين:** اكتشف عام ١٩٦٤ وأصبح تابعا لقطر منذ عام ١٩٦٩، باتفاق قطر وأبو ظبي برسم حدودهما البحرية وتوزيع الجزر في المنطقة الحدودية وهو من أوسع حقول النفط البحرية، حيث تبلغ مساحته تقريباً ٨٠ كم٢[٧].

٤- **حقل البندق:** اكتشف سنة ١٩٦٤، ومساحته تبلغ حوالي ٢٠كم٢، و يقع على خط الحدود البحرية بين قطر وأبو ظبي، ويتم تقسيم الإنتاج فيه بين الدولتين.

٥- **حقل الشاهين:** اكتشف عن طريق شركة "ميرسك" عام ١٩٩٢، وقدرت احتياطاته بحوالي (٧٨٠) مليون برميل في عام ٢٠٠٣، وبدأ الحقل الإنتاج عام ١٩٩٤ بمتوسط بلغ (٣٠) ألف برميل يوميا، وارتفع المعدل السنوي للإنتاج خلال عام ٢٠٠٨ إلى (٣٣١) ألف برميل ليصل الانتاج التراكمي للحقل (٨٣١) مليون برميل يومياً.

٦- **حقل الريان:** تدير الحقل مبدئياً شركة أركو وينتر شل وقد استلمت شركة أناداركو مسؤولية تشغيل الحقل من (بي بي BP) في عام ٢٠٠٢، ووفقا لخطة تطوير الحقل يتوقع أن يشهد مرحلة إنتاج مستقرة بطاقة قدرها (٢٥٠٠٠) برميل يوميا.

٧- **حقل الخليج:** تم اكتشافه عن طريق الشركة الفرنسية إلف "أكيتين" في عام ١٩٩١، ويقدر احتياطه الأول بحوالي (٣٣٤) مليون برميل كما ذكرت الإحصاءات في عام ٢٠٠٣ وبلغ معدل إنتاج هذا الحقل في عام ١٩٩٧ ما يقارب (١٠) آلاف برميل يومياً، واستقر المعدل السنوي عند (٣٨) ألف برميل يومياً.

٨- **حقل الكركرة (الطبقات):** اكتشفت هذه الطبقات في السبعينيات من القرن الماضي، ولكن لم تعتبر ذات أهمية تجارية في تلك الفترة، وفي شهر يوليو ١٩٩٧، تم منح حقوق امتيازها إلى كيو بي دي (مجموعة من الشركات اليابانية) بموجب اتفاقية تطوير ومشاركة في الإنتاج (DPSA) وقدمت خطة تطوير الحقل بشكل شامل من قبل "كيو بي دي" في عام ٢٠٠٣ ووافقت قطر للبترول على الخطة[٨].

المطلب الثاني: الغاز القطري

تعد قطر واحدة من أغنى البلدان في العالم على أساس نصيب الفرد من الدخل القومي، ويعود ذلك الى حجم الاحتياطي والانتاج بعد الولايات المتحدة وروسيا، حيث بلغ أنتاج قطر من الغاز الطبيعي في عام ٢٠١٣ (١٢١) مليار متر مكعب وبلغ حجم الصادرات من الغاز حوالي (٧١٪) من صادرات قطر، وتأتي اليابان في مقدمة الدول وهي أكبر سوق بالنسبة لقطر في الغاز أذ يقدر حجم الصادرات الى اليابان بحوالي (٦٠٪) تليها كوريا الجنوبية والهند والصين، وقد بلغ حجم استهلاكها اكثر من نصف كمية الغاز الطبيعي المسال المورد الى السوق العالمية بمقدار (٥ مليار متر مكعب) في عام ٢٠١٤[٩]. وقد بلغ اجمالي احتياطي الغاز الطبيعي في العالم حوالي (١٩٣,٥) تريليون متر مكعب لنهاية عام ٢٠١٧، وهو يكفي لتلبية حاجة السوق نحو ٥٢ عاماً اذ احتلت روسيا المرتبة الأولى عالميا من حيث حجم الاحتياطيات والتي قدرت بحوالي ٣٥ ترليون متر مكعب، ثم جاءت ايران في المرتبة الثانية باحتياطي قدره (٣٣,٢) ترليون متر مكعب، واحتلت قطر المرتبة الثالثة باحتياطي قدره ٢٤ ترليون متر مكعب، وعليه فإن منطقة الشرق الأوسط احتلت صدارة المناطق الأكثر امتلاكاً للاحتياطات من الغاز الطبيعي التي قدرت بحوالي (٧٩,١) ترليون متر مكعب[١٠]. ويوجد في قطر الحقل الاكبر في العالم من حيث المخزون، وهو حقل الشمال الذي يقدر احتياطي الغاز الموجود فيه بما يزيد عن ٩٠٠ ترليون قدم مكعب، فأن الاستغلال الصناعي والتجاري للغاز الطبيعي هو المحور الاساسي للسياسة القطرية منذ عقد الثمانينات إذ بدأت قطر في وضع استراتيجية متكاملة وطبقتها من اجل تطوير الغاز، وتحقيق اهدافها السياسية والاقتصادية عبر التعاون مع كبرى الشركات العالمية[١١]. وشغلت قطر المرتبة الرابعة ضمن أكبر الدول المنتجة للغاز في العالم، وشهدت طفرة نوعية في انتاج الغاز المسال اثناء الفترة الماضية، ساعدها في ذلك ارتفاع الطلب العالمي على الغاز وسط قلة العرض، وذلك بعد الكارثة التي حصلت في اليابان أثر تعرضها الى زلزال "فوكوشيما" عام ٢٠١١، لتقفز صادرات قطر من (١٨) مليون طن سنوياً عام ٢٠٠٢، الى (٧٧,٢) مليون طن سنوياً عام ٢٠١٣، لهذا أصبح الغاز يشغل مكانة بارزة في الاقتصاد القطري كونه يدخل في دعم الناتج القومي وتحقيق النمو والرفاه الاقتصادي[١٢]. وعادت الاحتياطات الكبيرة بقوة مالية منحت قطر حرية الحركة من حيث تحقيق اهدافها المرسومة وبعدة وسائل منها: الوساطة، والمساومة والضغط لكل من الحلفاء وغير الحلفاء، إذ يسعى صانع القرار في قطر الى استخدام الغاز والموارد المالية المتحققة من بيعهُ على انه قوة سياسة قطر الخارجية[١٣]. ويتسم النموذج القطري للغاز الطبيعي

المسال بالانفراد، فهو يشمل ليس فقط إدارة احتياطات الغاز ومحطات الإنتاج والتسييل، بل ايضاً تطوير محطات الشحن والاستلام بما يتلاءم مع نطاق المشروع، أُسست شركة "قطر لنقل الغاز"، والمعروفة باسم الناقلات، عام ٢٠٠٤ بهدف أن تكون جزءاً لا يتجزأ من وحدة تصدير الغاز في دولة قطر، تعمل الشركة على زيادة تعداد أسطولها لنقل الغاز الطبيعي، اذ تمتلك الشركة كلياً (٣٣) ناقلة، وبسعة نقل تبلغ حوالي (٥٩٣٨,٠) الف متر مكعب، وبذلك تصبح أكبر شركة من نوعها في العالم، باستحواذها على أكثر من (١٧٪) من الأسطول العالمي في الناقلات لنقل الغاز الطبيعي المسال، في نهاية عام ٢٠١١[١٤]. لذلك يجسر هذا النموذج الفجوة بين حقل الغاز والزبائن بطرق تكفل نقله وتوريده بصورة مرنة وموثوقة ومجدية لجهة الكلفة، ويؤمن سرعة الاستجابة اللازمة للاستفادة من فرق الأسعار بين الأسواق الإقليمية ومجالاً لتلبية الاحتياجات الغير متوقعة للعملاء، ولا تصبح هذه السرعة والتلبية مجدية إلا في ظل القوة المالية والتقنية المترافقة مع الموارد والقيادة الموجودة في دولة قطر وشركائها التجاريين[١٥]. ومن أجل تسهيل مهمة تصدير الغاز السائل عملت قطر على بناء العديد من المرافئ لاستقبال هذا الغاز في العديد من دول العالم، إذ قامت ببناء مرفأ "ساوث هوك" في بريطانيا، الذي تم افتتاحه رسمياً في عام ٢٠٠٩، وهو مشروع مشترك بين قطر للبترول بنسبة ٧٠٪، واكسون موبيل بنسبة ٣٠٪، وتبلغ طاقتهً (١٥,٦) مليون طن سنوياً من الغاز المسال، وكذلك تم بناء الميناء "الادرياتيكي" في ايطاليا، وهو أول ميناء عائم في العالم تم تصنيعهُ لاستيراد وتخزين الغاز الطبيعي المسال واعادتهُ الى حالتهُ الغازية، وهو مشروع ايضاً مشترك بين قطر للبترول التي تسهم فيه بنسبة ٤٥٪، واكسون موبيل ايضاً تسهم بنفس النسبة، في حين تمتلك اديسون ١٠٪ المتبقية، وتبلغ طاقة الميناء ٦ ملايين طن في السنة[١٦]. كما وقامت قطر بتأسيس شركة قطر لنقل الغاز "ناقلات" في عام ٢٠٠٤، والتي تهدف الى نقل وتصدير الغاز المسال الذي تنتجهُ، ويضم اسطول الشركة ٦٩ من سفن الغاز الطبيعي المسال فضلاً عن ذلك تدير وتشغل اربع سفن لنقل غاز البترول المسال، عن طريق شركة ناقلات قطر المحدودة للشحن، مع وجود ١٤ سفينة لنقل الغاز الطبيعي المسال، فضلاً عن اضافة أول وحدة عائمة لتخزين واعادة الغاز المسال لحالتهُ الطبيعية[١٧]. وعن أهم حقول الغاز في قطر:

حقل الشمال للغاز الطبيعي: الذي أكتشف في عام ١٩٧١، وهو من أضخم حقول الغاز الطبيعي في قطر، أذ قدرت احتياطاته في عام ٢٠٠٩، بحدود ٩٠٠ تريليون قدم مكعب أي حوالي (١٤,٣٪) من احتياطيات العالم الا ان استغلاله لم يتم إلا في أواسط الثمانينيات بسبب زيادة الطلب المحلي في ذلك الوقت[١٨]. وفي عام ١٩٤٨، اصبحت الخطوط العامة لاستراتيجية استثمارهُ واضحة فالتطوير كان في البداية نحو الاسواق المحلية، ثم مع تأسيس مشروع مشترك لإنشاء محطة للتسييل الى تطويره نحو الاسواق العالمية البعيدة وكانت قطر امام تحدي وهو كيفية نقل الغاز الطبيعي المسال الى الدول البعيدة، وبعدها تميزت الفترة بين ١٩٨٥– ١٩٩٧ وهو العام الذي وصلت فيه أول شحنة من الغاز القطري الطبيعي المسال الى الشواطئ اليابانية، وبعدها تزايدت الجهود المتعلقة بالجوانب الفنية والبنى التحتية واللوجستية والتسويقية والتمويلية وكذلك لعبت التطورات الجيوسياسية وتغيرات الطلب على الطاقة في شرق اسيا دوراً هاماً في ذلك[١٩].

المطلب الثالث: الاعلام القطري (قناة الجزيرة الفضائية)

تأسست قناة الجزيرة الفضائية في عام ١٩٩٦، واتخذت من العاصمة القطرية الدوحة مقراً لها، وبتمويل من الحكومة القطرية وعلى الرغم من اصرار الاخيرة على حيادية قناة الجزيرة واستقلاليتها، إلا أن واقع الحال يؤكد بأنها من أبرز أدوات القوة الناعمة في سياسة قطر الخارجية، وأيضاً هي أحد أهم ادوات الضغط التي توظفها الحكومة القطرية في سياستها الخارجية تجاه العديد من الملفات والقضايا منذ تأسيسها، فعملت قناة الجزيرة على استضافة عدد من المعارضين والمنشقين السعوديين وكان ذلك سبباً لقيام السعودية بسحب سفيرها من قطر في عام ٢٠٠٢، ولمدة ست سنوات[٢٠]. ويعد عامل الاعلام في قطر المتمثل بقناة الجزيرة من أقوى الأسلحة التي تستخدمها قطر حيث استطاعت من خلالها التأثير على عقول الملايين ولا سيما بالعالم العربي والاسلامي في ظل التطور التقني والتكنلوجي الذي شهده مجال الاعلام، حيث أصبحت قناة الجزيرة يد الحكومة النشطة كونها تمثل رؤيتها وطبيعة سياستها الداخلية والخارجية[٢١]. هذا وتعد قناة الجزيرة الأداة الدبلوماسية الناعمة لقطر لأنها احدى أهم العوامل الاساسية لتحقيق رؤية القيادة السياسية الطامحة بدور اقليمي مميز[٢٢]. حيث عمدت قطر الى استعمالها كإحدى ادوات سياستها الخارجية، لتحقيق جملة من الاهداف منها: امتلاك أداة ردع

اعلامي قوية تجعل حكام الدول العربية التي تختلف مع نظام الحكم القطري أو تواجه مشكلات معه تفكر بهدوء كثيراً قبل أن تطلق وسائل اعلامها لمهاجمة قطر. وكذلك انطلاق الطموح السياسي لأركان الحكم القطري بعد تولي الشيخ حمد بن خليفة السلطة في قطر. كما وكان المسؤولين في قطر يطمحون الى تقوية العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية، مما يجعلهم بحاجة ماسة الى قوة اعلامية تقوم بالدفاع عن سياستهم التي ستتعرض لانتقاد الدول العربية[٢٣]. وكان لقناة الجزيرة أيضاً دور كبير في أحداث ما يسمى بالربيع العربي وواكبت كل تفاصيلهُ بل كثيراً ما كانت قناة الجزيرة صانعة الحدث وحديث الساعة أكثر من احداث الربيع العربي[٢٤]. وقدمت قناة الجزيرة نفسها على أنها صوت الشعب والمنبر المفتوح لكل من لا صوت له، وغالباً ما تسلط الضوء على النزاعات التي تقوم بالتوسط فيها لإبراز وتضخيم الدور الذي تلعبه قطر[٢٥]. وبهذا تكون قطر قد وظفت قناة الجزيرة لبناء صورتها عالمياً وفي مشاريعها السياسية في المنطقة وإدارة صراعها مع منافسيها، ولدعم حلفائها، وبفضل قناة الجزيرة نجحت قطر في كسر الاحتكار الاعلامي السعودي، حتى وان كانت الجزيرة لا تسير حتماً وعلى الدوام وفق السياسة القطرية، فأن وجودها وأدائها والثورة الإعلامية التي أحدثتها في المشهد العربي كلها عوامل خدمت سياسة قطر الداخلية والخارجية[٢٦]. ونلاحظ مما تقدم في هذا المبحث أن قطر ومن خلال امكانياتها الاقتصادية ورؤوس الاموال التي حصلت عليها مقابل بيع ثرواتها الطبيعية مثل النفط والغاز السائل، بالإضافة الى موقعها المتميز ودور الاعلام ودبلوماسيتها الناعمة التي يمارسها حاكم قطر، استطاعت من صناعة قرار سياسي قوي في الداخل والخارج، إضافة الى دعم وتعزيز سياستها الخارجية مع دول العالم. كما سنراه في المبحث الثاني:

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية القطرية

تخضع العلاقات بين الدول للعديد من الاعتبارات والمحددات التي يمكن أن تخلق الإدراكات المتبادلة بين هذه الدول، كل منها للأخرى على قاعدة (العدو–الصديق) أو على قاعدة (الصراع–التعاون) بعض هذه المحددات والعوامل ذات طابع خاص بكل دولة وخصوصية نظامها السياسي، وكذلك النخب الحاكمة فيها، وبعضها الآخر إقليمي يتعلق بمنظومة التفاعلات الاقليمية وأنماط التفاعلات القائمة وأخرى دولية، خاصة ما يتعلق بدور القوى الدولية في الاقاليم، ومدى تنافس هذه القوى وأهمية كل إقليم وكذلك خصوصية هذه العلاقة بالنظام العالمي السائد[٢٧]. وتهدف

أغلب الدول الى صناعة سياسة خارجية قوية وناجحة لغرض تحقيق أمنها الوطني، كون الأمن يرتبط بقدرات الدولة، وتختلف الدول بقدراتها بحسب ما موجود فيها من مصادر للقوة وأدواتها، المتمثلة بالقوة العسكرية والاقتصادية والموقع الجغرافي ومساحتها وعدد سكانها، وتأثيرها السياسي العالمي بما يحوزه منافسوها وجيرانها والدول الكبرى، ووفقاً لاختلاف هذه القدرات تحقق الدول الكبرى أهداف سياستها الخارجية، اما عن طريق الدخول بتحالفات، واما عن طريق التهديد وممارسة الضغوط على الدول، وهذا الامر يكون سبب في وجود التخوف لدى الدول الصغيرة، كما يهدم جسور الثقة بين اطراف النظام الدولي[٢٨]. مما يدفع بها الى اتباع سياسة القبول بالتبعية الدولية، أو الدخول بأحلاف دولية من أجل تحقيق أهداف سياستها الخارجية في الدفاع عن امنها الوطني، فقد تنجح الدول الصغيرة بزيادة قدراتها ودعم موقفها حين يقف الحلفاء الى جانبها في حالة تعرضها لعدوان خارجي، ثم انه قد يؤدي ردع الدولة المعتدية بسرعة الى الاعتقاد بأن الدولة لم تكن في حالة الاعتداء عليها ولم يتهدد أمنها[٢٩]. وقطر واحدة من هذه الدول فهي تعاني من وجود فارق كبير من حيث المساحة، والقدرات بينها وبين الدول الاقليمية الكبيرة كالسعودية وإيران، لذا كان من بين أهم اهداف سياسة قطر الخارجية هو مواجهة جيرانها وحماية نفسها من أي تهديد، لاسيما وأنها دولة غنية بموارد الطاقة مثل النفط والغاز الطبيعي، مما يجعلها متخوفة من المملكة السعودية جارتها الكبرى، كما وتمتد أجزاء كبيرة من حقول الغاز الطبيعي على حدودها البحرية مع إيران، مما تحتم على قطر أن تتحالف مع قوة دولية كبيرة من خارج المنطقة لضمان أمنها في مواجهة جيرانها من الشمال والجنوب[٣٠].

المطلب الأول: العوامل الداخلية

يُعد الموقع والمساحة والقوة المجتمعية من العوامل المؤثرة في صنع السياسة الخارجية للوحدة الدولية، وعدها آخرون مجموعة من المُتغيرات الموضوعية الناتجة عن التفاعل مع غيرها من مثيلتها الداخلية، وهي التي اصطلح على تسميتها بالخصائص القومية للدولة، إذ يتحدد في ضوئها السلوك الخارجي للوحدة الدولية، وعندئذٍ إذا كانت إحدى الوحدات السياسية تتمتع بمميزات معينة من هذه الخصائص مقارنة بالوحدات الأخرى، فإن ذلك يتيح لصانع القرار في هذه الوحدات القيام بدور أكثر فاعلية مقارنة بالوحدات الدولية الأخرى، التي لا تحظى بالخصائص نفسها مما يجعل لهذه العوامل الأثر الأكبر في صنع السياسة الخارجية لكل دولة، وتحديد أولوياتها في رسم

الاستراتيجية الخاصة في علاقاتها الخارجية[٣١]. لذلك سنقوم بدراسة اثر الموقع والمساحة على اعتبارهما من أهم العوامل الداخلية المؤثرة في صنع السياسة الخارجية القطرية.

أولاً: الموقع

أكدت كثير من النظريات الجيوبولتيكية أن للموقع الجغرافي تأثيراً كبيراً حتى على حركة الدول في محيطها الإقليمي والدولي، بتحقيق أهدافها والحفاظ على مصالحها، في ضوء موقعها على الخارطة الجغرافية، فهناك دول برية، واخرى بحرية في آن واحد، فيكون للموقع تأثير كبير عند تحرك الدولة في محيطها الخارجي[٣٢]. إذ يُعد الموقع الجغرافي للدولة سواء كان موقعاً استراتيجياً متميزاً، أم موقعاً غير استراتيجي عادِياً، إضافةً إلى ما تتمتع به الدول من قدرات اقتصادية، وموارد طبيعية وقدرات عسكرية وغيرها، من أهم العناصر التي تؤثر بدرجة كبيرة في تشكيل التوجهات الخارجية للدولة لأن الدولة تتحرك تجاه العالم الخارجي على وفق موقعها الجغرافي، وما تمتلك من قدرات وإمكانيات تمكنها من القيام بدور فاعل، فهذا التحرك يعتمد اعتماداً كبيراً على الموقع الجغرافي وقدرات الدولة إذ إن امتلاك الدولة لموقع مهم واستغلاله استغلالاً مناسباً يضفي على سياستها الخارجية قوة فاعلة، تستطيع بها تحقيق أهدافها وغاياتها بالضغط على الدول الأخرى والعكس صحيح[٣٣]. وما يتعلق بقطر فإنها تتكون من شبه جزيرة فضلاً عن مجموعة جزر أهمها جزر (شراعوه، وحالوب، والأسحاط، البشيرية العالية، السالفية)[٣٤]. وهي على شكل كف اليد تقع وسط الساحل الغربي للخليج العربي، والساحل الشرقي لشبه الجزيرة العربية وتحيط بها المياه من الجنوب والشرق والغرب[٣٥]. وتبعد عن البحرين مسافة (٢٧كم)، كما يفصلها عن ساحل الأحساء خليج سلوى، والحدود الوحيدة في قطر هي الحدود التي تمتد عند قاعدة شبه الجزيرة، وتتصل بالجزيرة العربية في منطقة كانت مثاراً للنزاع بين قطر وكل من السعودية، وأبو ظبي بشأن (خور الصديد) ومناطق أخرى غيرها، ويبلغ طول شبه جزيرة قطر من الشمال إلى الجنوب (١٦٠كم)، وهي تقع فلكياً بين دائرتي عرض (٣٤ – ٣٦) شمالاً وبين خطي طول (٥٠–١٥) شرقاً، وتفصل مياه الخليج بين قطر وإيران الواقعة على الضفة الشرقية للخليج العربي، أما الجزء الجنوبي من الساحل الشرقي لقطر جنوب العديد فيدخل في يابس شبه الجزيرة العربية، ويعرف باسم "دوحة الدواهين"[٣٦]. وترجع أهمية موقع قطر لوقوعها في منتصف الساحل الغربي للخليج العربي وهي عبارة عن شبه جزيرة تمتد داخل المياه على مساحة ١١٤٣٧ كيلو متر

مربعاً، إذ تُعَد أكبر منطقة يابسة تخترق الخليج العربي. ومنتصفه مما يمكنها من إحكام السيطرة على تأمين الملاحة في الخليج، وتقديم المعونات الحربية اللازمة للأساطيل، والناقلات العملاقة داخل الخليج، مما جعل من موقعها موقعاً مهماً لغالبية الدول العظمى والكبرى، فقد أصبحت موضعاً للتنافس بين بريطانيا وفرنسا إبان اتفاقية سايكس بيكو ويمتد شبه الجزيرة القطرية على مسافة ١٦٠ كيلو متراً شمال – جنوب، و٨٠ كيلو متر شرق – غرب في أوسع منها، وتتصل قطر براً بالمملكة العربية السعودية بحدود برية طولها ٦٠ كيلو متراً، وتجاور كلاً من الإمارات، والبحرين، وإيران(٣٧). وهذا الموقع المهم بالنسبة لقطر ينعكس على فعالية سلوكها الخارجي والقدرة على تحقيق أهدافها أكبر من الدول ذات الموقع غير الاستراتيجي. إضافة إلى ذلك فإن قطر تقع في شبه جزيرة عربية وهي منطقة مليئة بالمنافسات السياسية والعسكريّة، فهي تهدف إلى الحفاظ على نفسها من المخاطر الناجمة من أثر هذه المنافسات بين الدول غير المعروفة وقابليتها إلى السقوط مثل المخاطر التي تعرضت لها الكويت عام ١٩٩٠(٣٨). وإن موقع قطر الاستراتيجي جعل منها أن تكون محط اهتمام الدول الكبرى والعظمى، ومن هذه الدول هي الولايات المتحدة الأمريكية من الجانب البحري مِن أجل السيطرة على منطقة الشرق الأوسط وبالأخص منطقة الخليج(٣٩). إذ أُنشئت فيها أهم قاعدتين عسكريتين أمريكيتين وهما: (العديد والسيلية) اللتان أدارت منها العمليات العسكرية في الخليج العربي الثانية والثالثة والحرب على أفغانستان(٤٠). ويتضح مما سبق أن ارتباطها هذا بحدود مشتركة مع السعودية، والبحرين، والإمارات، وقربها الجغرافي من إيران جعلها تكون على صلة بالأحداث الرئيسة في منطقة الخليج وأن تكون لاعباً مؤثراً من الناحية السياسية، إذ مكنها ذلك من الحضور مباشرةً في الأحداث العربية، مثل: تونس، ومصر، وسوريا. وقد أهلها موقعها الجغرافي الاستراتيجي بالقرب من أهم الاحتياطات النفطية في العالم.

ثانياً: المساحة

هنالك تأثير في التوجهات الخارجية للدولة من حيث المساحة، فإذا كانت كبيرة يكون لها تأثير إيجابي وذلك باستيعابها قدرة سكانية كبيرة ووفرة اقتصادية وعمقاً استراتيجياً، والعكس صحيح في ما إذا كانت الدولة صغيرة حجم من ناحية المساحة إذ له تأثير في السياسة الخارجية لدى الدول وعلى صانع القرار فإذا كانت الدولة ذات مساحة واسعة فإن ذلك يوفر لها عدة مزايا مثل:

استيعاب عدد كبير من السكان، ووفرة الموارد الاقتصادية والطبيعية، وتوفير عمق استراتيجي عسكري يساعد الدولة في الدفاع عن نفسها من أي تهديد خارجي، إلا أن ذلك لا يعني حجم الدولة دائماً يحتوي على إيجابيات، فقد تتحول إلى سلبيات في حالة وجود واسعة، وعدد سكان قليل أو عدم وجود موارد اقتصادية طبيعية، وقدرات عسكرية يُعتد بها. أما إذا كانت مساحة صغيرة فهذا يفرض على صانع القرار عدم التمتع ببعض القدرات التأثيرية، أو مجموعة منها بسبب محدودية السكان والموارد الطبيعية، وفقدان العمق الاستراتيجي فهذا يؤثر في التوجهات الخارجية لدى الدولة سلباً، لأنها تعتمد على غيرها من الدول الكبرى في توفير نقاط الضعف إلا أن ذلك لا يعني عدم وجود دولة صغيرة تحولت إلى دولة مؤثرة في ضمن إطار نظامها الإقليمي أو إلى قوة إقليمية كبرى باستغلال الموارد الطبيعية المتوفرة لها، أو القوة البشرية المحدودة من أجل بناء ركائز عالية وتقنية واقتصادية وعسكرية، وطبيعية وهذا الأمر هو الذي ساعدها على احتواء النقص في بعض مفردات قوتها[٤١]. وبقدر تعلق الأمر بقطر فهي شبه جزيرة صغيرة في الخليج تغطّي مساحة ١١٤٣٧ كيلومتراً مربعاً، بما في ذلك عدد من الجزر الساحلية محدودة المساحة ويبلغ أقصى طول لها ما يقارب ١٦٠ كيلومتراً على امتداد المحور الشمالي الجنوبي على حين يبلغ العرض من الشرق إلى الغرب ٨٠ عند أوسع نقطة، ويحيطها الخليج العربي من جميع الجهات باستثناء الجنوب حيث تلامس المنطقة الشرقية المملكة العربية السعودية ويتناقص ارتفاع البلد من ١٠٠ متر فوق سطح البحر في الجنوب إلى أقل من ٥٠ متراً في الشمال[٤٢]. يتضح مما تقدم أن صغر مساحة دولة قطر قد تسبب بعدم تمتعها بعمق استراتيجي كبير، إذ إنها أدركت وبعد مشاكل حدودية برية مع المملكة العربية السعودية، وبحرية مع إيران، وعدم قدرتها على مواجهتهما عسكرياً أن الدبلوماسية والحوار السياسي يحل الكثير من المشاكل والأزمات، ويجنبها الكثير من التحديات فارتكزت السياسة الخارجية القطرية على أسس وثوابت من أجل تعويض نقاط الضعف في دولة قطر، وتوفير الحماية لنفسها والظهور على أنها فاعل إقليمي ودولي. فأصبحت دولة قطر دولة تحميها الولايات المتحدة الأمريكية فقد قامت بالتحرك على المستوى الخارجي بحرية أكبر، ولا سيما بعد عام ١٩٩٥، عندما أزاح حمد بن خليفة آل ثاني والده من السلطة خليفة بن حمد آل ثاني إذ عدت الولايات المتحدة الأمريكية قطر حليفاً استراتيجياً من أجل تحقيق أهدافها في منطقة الشرق الأوسط، وامتداد نفوذها[٤٣]. واستمرت قطر في توقيع أكثر من اتفاقية وعقد معها إذ وقعت عام ٢٠٠٨-٢٠١٠ عقداً بقيمة (٢٢٢,٢٥٠) مليون دولار

وتسلمت أسلحة بقيمة (١٦٣,١٠٣) مليون دولار[٤٤]. بعد ذلك أصبحت قطر موجودة في كل مكان وحينما يوجد الحدث والخبر فهذا البلد الخليجي الصغير المساحة والسكان يتصرف وكأنه عملاق سياسي، وإعلامي، ودبلوماسي، بعد التمتع بحماية الدول الكبرى[٤٥]. يتضح مما تقدم أن ضعف قطر في كثير من مقومات القوة التي يجب أن تمتلكها الدولة الراغبة في ممارسة التأثير في الساحتين الإقليمية والدولية، فصغر حجمها الجغرافي يمثل عقبة أمامها إلا أنها استطاعت تجاوز هذا النقص مستغلة عناصر القوة الأخرى لديها في تنشيط سياساتها الخارجية، وممارسة التأثير في الشؤون الدولية، ومن بين هذه العناصر الموقع إذ إنها تمتلك موقعاً جيداً مكنها كما ذكرت الدراسة من استضافة أكبر قاعدتين أمريكيتين في المنطقة العديد والسيلية مما عوض بعض نقاط الضعف أمامها.

المطلب الثاني: العوامل الخارجية

أولاً: التحالفات الدولية الخارجية

لقد عملت قطر على تبني سياسة خارجية مغايرة عن المرحلة السابقة، فبعد تولي الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني زمام السلطة في البلاد، لجأت قطر الى اعتماد سياسة الاستقلال والانفتاح وقوام هذه السياسة هو الاعتماد على ادوات القوة الناعمة التي شملت الدبلوماسية والاعلام والثقافة والتعليم والرياضة والفنون والاقتصاد والمساعدات الانسانية، كما ركزت على بناء تحالفات خارجية وعلاقات دولية قوية مع القوى الكبرى لا سيما الولايات المتحدة، الى جانب القوى الاقليمية المهمة كتركيا وإيران[٤٦]. ولقد عملت قطر على تقوية موقفها الخارجي والحصول على الحماية عن طريق الاتفاقيات الأمنية والقواعد العسكرية الموجودة فيها لا سيما الامريكية والتركية، وحذرت من أن تكون طرفاً مباشراً في أي نزاع بين القوى الاقليمية والدولية الفاعلة وعملت على الاحتفاظ بعلاقات مرنة مع الجميع، ومن أبرز الدول التي قامت قطر علاقات جيدة معها هي:

١ – الولايات المتحدة:

لقد كان لاحتواء دول الخليج العربي على كميات كبيرة من النفط والغاز، واستمرار التهديد الايراني للولايات المتحدة الامريكية وكذلك لمضيق هرمز سبباً لتكثيف الجهد الامريكي في هذه المنطقة، فضلاً عن امتلاك قطر الى كميات كبيرة من الغاز الطبيعي الذي عزز من أهمية هذه

الدولة لدى صانع القرار الامريكي وذلك لتأمين وصول الغاز الطبيعي الى السوق العالمية، ومنع عمالقة الغاز الطبيعي روسيا الاتحادية وإيران من السيطرة على سوق الغاز العالمي، بالإضافة الى رغبة قطر في توفير الحماية لنفسها، لهذه الاسباب عقدت اتفاقيات أمنية عدة مع الولايات المتحدة الامريكية كانت بدايتها اتفاقية الاطار الاستراتيجي عام ١٩٩٢، والتي لخصت بإقامة أهم قواعد الولايات المتحدة في الشرق الاوسط وهي (قاعدة العديد الجوية) التي تضم أكبر تواجد عسكري امريكي في الشرق الاوسط(٤٧). وبعد الازمة القطرية الخليجية الاخيرة سعت قطر الى توظيف امكانياتها المالية الضخمة لغرض تغيير موقف الرئيس الامريكي "دونالد ترامب" بعدما ادركت خلفيته كرجل أعمال وطبيعة توجهاته المادية، وعليه عقدت قطر صفقة بقيمة (١٢) مليار دولار مع الولايات المتحدة لشراء طائرات (F-١٥) في حزيران/٢٠١٧، فضلاً عن ابراز أهمية قطر الامنية للولايات المتحدة الامريكية بحكم امتلاكها أكبر قاعدة عسكرية امريكية في الشرق، وان تخلي الولايات المتحدة عن قطر وقواعدها العسكرية فيها سيحل محلها بطبيعة الحال تركيا وإيران وهذا ما لا ترغب به الادارة الامريكية(٤٨). بالإضافة الى تعاقد قطر مع بعض شركات الدعاية والعلاقات العامة ذات التأثير المهم في الكونغرس والادارة الامريكية بهدف تحسين صورتها واستمالة الموقف الامريكي لا سيما وأن قطر تدرك جيداً بأن التأثير الاكبر هو بيد الإدارة الامريكية وليس بيد السعودية، وعليه أخذ الرئيس "ترامب" يتراجع عن تصريحاته تدريجياً ضد قطر بسبب الحجم الكبير للمصالح الاقتصادية والامنية والعسكرية والسياسية التي تربط بين البلدين، بل انه وصف العلاقات الامريكية – القطرية بالممتازة، كما أعلن عن استعداده للتوسط بين قطر ودول الحصار(٤٩).

٢ – تركيا:

لم تكن علاقة قطر مع تركيا جديدة بل ترجع جذورها للقرنين الثامن والتاسع عشر عندما كانت الدولة العثمانية تبسط سيطرتها على مناطق عدة منها شبه جزيرة قطر، ومع حدوث تغييرات على الساحة الاقليمية وبروز تركيا كفاعل اقليمي نشط ذهبت القيادة القطرية الى توطيد علاقاتها السياسية مع تركيا، وعلى سبيل المثال للمدة من عام ٢٠١٥-٢٠٢٠، وعلى مدى ٧٠ شهراً بلغت لقاءات القمة بين زعماء تركيا وقطر (٢٨) لقاء، وكانت مواقفهما متشابهة حيال الاوضاع في المنطقة الاقليمية، وتبنت الدولتان دعم تنظيم الاخوان المسلمين، وعلى المستوى الامني تعززت

تلك العلاقة بعقد اتفاقيات أمن في عام ٢٠٠٧، وعام ٢٠١٢، وانشاء قاعدة تركية في قطر عام ٢٠١٥، ضمت وحدات جوية وبرية وبحرية[٥٠]. قامت بنشرها تركيا في قطر عام ٢٠١٧، بعد تنامي خلاف الاخيرة مع المملكة السعودية، كما بلغ حجم التبادل التجاري بينهما نحو ١,٤٣١ مليار دولار في عام ٢٠١٨، وتعمل (١٨٠) شركة تركية في قطر وتنفذ مشاريع بقيمة ١٧,٤ مليار دولار[٥١]. وقد بلغت استثمارات قطر في تركيا ٢٠ مليار دولار تقريباً حتى عام ٢٠١٨، وتعد قطر بالنسبة لتركيا مصدر مهم للغاز، كما لجأت تركيا الى قطر التي ضخت بين عامي ٢٠١٩-٢٠٢٠، نحو ١٥ مليار دولار عند تعرض الليرة التركية الى الانهيار نتيجة تداعيات جائحة كورونا، والحرب الاقتصادية التي تشنها الولايات المتحدة والسعودية ضد تركيا، كل هذا انعكس على تحديد دور قطر المحوري إقليمياً[٥٢].

٣- إيران:

أن ما تمتلكه إيران من حجم كبير في القوة الاقتصادية لا سيما في مجال الطاقة والتأثير السياسي وموقع قطر قبالة السواحل الايرانية ونتيجة لما تشهده المنطقة من توترات مستمرة بين إيران والولايات المتحدة وحلفائها في دول الخليج ولا سيما المملكة السعودية، ولكثرة ما تشهده علاقة السعودية وقطر من خلافات بعد تنامي دورها وسعيها لكسب نفوذ دبلوماسي خارج المظلة السعودية[٥٣]. لذلك قامت بالابتعاد عن أي تصادم يحدث مع إيران، وتطوير علاقاتها معها حتى وأن كان ذلك بالضد من السعودية والامارات والبحرين، إذ رفضت قطر فرض عقوبات على برنامج إيران النووي في عام ٢٠٠٦، عندما كانت قطر عضواً غير دائم في مجلس الأمن، كما تؤكد قطر دائماً على حل الخلاف بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية بالطرق السلمية، بالإضافة الى الزيارات المتكررة لكبار المسؤولين في الدولتين، منها دعوة أمير قطر حمد بن خليفة الرئيس الايراني محمود أحمدي نجاد في عام ٢٠٠٧، لحضور مؤتمر القمة الخليجية في قطر للدلالة على عدم تجاهل الدور الايراني في الخليج العربي، وكذلك زيارة أمير قطر لإيران عام ٢٠١٠، ولقاء رؤساء الدولتين عام ٢٠١١، واشتراك الدولتين بمناورات عام ٢٠١٣، وعام ٢٠١٥، وعقد اتفاقية أمنية بينهما، وزيارة أمير قطر لإيران في عام ٢٠٢٠، لتوطيد العلاقة بين البلدين[٥٤].

ثانياً: دور الوساطة

سعت قطر الى اتباع استراتيجية خاصة بها لغرض إيجاد دور بارز لها يتخطى المعايير التقليدية المعروفة بالنسبة لقوة الدولة ومكانتها، وذلك عن طريق تبني دور الوساطة لحل النزاعات سواء داخل الدولة الواحدة أو بين الدول أو بين فصائل وتيارات إقليمية فاعلة، وباتت مفاوضاً ووسيطاً مقبولاً في عدة مجالات منها:

١- بالنسبة للسودان والحرب الأهلية فيها فقد رعت محادثات السلام بين السودان وتشاد

في ليبيا عام ٢٠٠٨، وساهمت قطر بحل الصراع الدائر في إقليم دارفور بعد جمع ممثلين عن الحكومة السودانية وبعض الفصائل المسلحة والتوقيع في قطر عام ٢٠١٠-٢٠١١، على أتفاق وقف أطلاق النار[٥٥].

٢- توسطت قطر في اليمن بين الحوثيين والحكومة التي كان يتزعمها آنذاك الراحل علي عبد الله صالح في عام ٢٠٠٧، وفي عام ٢٠٠٨ قدمت قطر مبادرة لإنجاح مساعيها في الأزمة اليمنية ومنها تقديم مساعدات لأعمار مدينة صعدة معقل الحوثيين بعد الدمار الذي لحقها بسبب الحرب مع القوات الحكومية.

٣- بالنسبة للقضية الفلسطينية فقد نجحت قطر بعد الحرب الصهيونية على قطاع غزة بدعم عقد قمة عربية طارئة عام ٢٠٠٨، وكذلك في عام ٢٠٠٩ حينما تم عقد القمة في قطر والتي نجحت وساطتها كذلك بأطلاق سراح جندي صهيوني محتجز لدى حماس مقابل تحرير فلسطينيين من السجون الصهيونية عام ٢٠١١، وعام ٢٠١٢ قادت مصالحة بين حركتي فتح وحماس أدت إلى تشكيل الحكومة الفلسطينية .

٤- وفي لبنان استطاعت دعم مواقف حزب الله في حربه مع الكيان الصهيوني عام ٢٠٠٦، سواء في داخل مجلس الأمن، أو في الوساطة التي رعتها بين حزب الله والكيان الصهيوني، كما ساهمت قطر بأطلاق سراح الممرضات البلغاريات والطبيب الفلسطيني المتهمين بمحاولة نشر فايروس الإيدز في ليبيا عام ٢٠٠٧[٥٦]. كما دخلت عام ٢٠١٤ في وساطة بين حركة طالبان الأفغانية التي يوجد لديها مكتب في قطر وبين الولايات المتحدة، استمرت لغاية عام ٢٠١٩ حتى تكلل في عام ٢٠٢٠ بإعلان انسحاب القوات الأمريكية من افغانستان في النصف الأول من عام ٢٠٢١، هذه الوساطات عززت من مكانة قطر سواء بين الأطراف المتنازعة أو لدى الدول الإقليمية وصناع القرار من دول

العالم[٥٧]. وغيرها الكثير من الوساطات والتدخلات الضامنة لبعض الأطراف المتنازعة لغرض تقريب وجهات النظر والجلوس مع الخصماء للخروج بالحلول وفض النزاعات حتى وأن كلفها الامر خسائر مادية ومساعدات بمختلف المستويات .

الخاتمة والاستنتاج:

يلاحظ في نهاية هذا البحث أن الغاز الطبيعي ومنذ اكتشافه في قطر أي في سبعينيات القرن العشرين، أخذ يشكل مورد مهم في اقتصاد دولة قطر، وأن هذه الدولة بذلت جهوداً كبيرة في تعزيز هذا الدور للثروات الطبيعية الموجودة فيها، وأن ما يميز دولة قطر وتجربتها الناجحة في رسم سياستها الخارجية من خلال الاعتماد على الثروة الموجودة فيها هي امتلاكها لرؤية اقتصادية طموحة ارتبطت بالإدارة السياسية المؤمنة بهذه الرؤية والتي عملت على تنفيذها وانجاحها رغم كل التحديات التي وقفت بوجه تحقيقها، وجاء ذلك من خلال تسخير الموارد الطبيعية والثروات المتحققة من العوائد المالية أثر بيع الغاز المسال لدول العالم وبكميات مضاعفة، تسخيراً صحيحاً لتنوع الاقتصاد ورفع مساهمة القطاعات الغير نفطية التي عادت بالانتعاش للناتج المحلي ورفعت مستوى دخل الفرد القطري الى أعلى نسبة متحققة في دول المنطقة، كل هذه العوامل ساعدت على توفير ظروف جيدة لقيام المشاريع الكبيرة وجلب الاستثمار الاجنبي لقطر والتزاحم على تقديم عروض الاستثمار لكبرى الشركات العالمية في مجال الطاقة والاموال، بهذا تكون قطر قد تجاوزت عقدة "الجيوبوليتيك" المتمثلة بصغر مساحتها الجغرافية، وقلة عدد سكانها، ونقلت حال اقتصادها المعتمد على صيد وتجارة اللؤلؤ قديماً، الى أحد أهم الدول المالكة والمصدرة للغاز الطبيعي، واحتلت المركز الثالث للاحتياطي العالمي بعد روسيا وإيران، والمسيطرة على رؤوس الاموال للعديد من المشاريع الاستثمارية في العالم، كذلك كان للوساطة الدولية وتدخل قطر في حسم العديد من المشاكل الدولية القائمة بين اطراف النزاع الاقليمي ومبادراتها الدبلوماسية المعتمدة على ادواتها الناعمة ودور قناة الجزيرة الفضائية الاعلامية، في الترويج لسياستها الجديدة المتمثلة بلسان حال الحاكم الناجح، معتمدة في ذلك على ما تمتلكه من علاقات دولية مع الدول الكبرى كالولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا، وكذلك قيامها بالمبادرات الانسانية وتقديم المساعدات المالية لبعض الدول الفقيرة، كما يلاحظ أن قطر اعتمدت في سياستها الخارجية على سياسة برغماتية من أجل تحقيق أهدافها، بالجمع بين الأعداء والأصدقاء إذ أصبح لها جملة من العلاقات الدولية

المتناقضة، ففي الوقت الذي تستضيف فيه أكبر قاعدة عسكرية أمريكية في المنطقة، نلاحظ أنها في الوقت نفسه تحتفظ بعلاقات قوية مع إيران وغيرها من أقطاب محور الممانعة للوجود الامريكي في العالم العربي. وبهذا تعد قطر دولة نجحت بالاعتماد على الثروات الطبيعية الموجودة فيها واستثمرتها بالشكل الصحيح لرسم سياستها الخارجية وتوجيه علاقاتها مع دول العالم بشكل أكثر نفعاً وأقل ضرراً .

الهوامش

(١) محمد بن سعود الدليمي، نظرة على الغاز الطبيعي في قطر، مركز الخليج لسياسات التنمية، قطر، ٢٠١١، ص١.

(٢) كارول نخلة، مستقبل النفط للعراق اكتشاف اطار العمل الصحيح، مركز سيري لاقتصاديات الطاقة، جامعة سيري، ٢٠٠٨، ص ص ٥٩- ٦٠.

(٣) شكر محمود جاسم، صناعة الغاز الطبيعي في العراق الواقع وافاق المستقبل، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، ٢٠٠٤، ص ١٥٠.

(٤) النفط الخام، دراسة منشورة على موقع قطر للطاقة، متاح خلال الرابط: www.qatarenergy.qa تاريخ الزيارة ٢٠٢٢/١١/٢٠.

(٥) ينظر: حقائق وإحصاءات عن مصادر الثروة في قطر، دراسة منشورة على موقع بي بي سي عربي، متاح خلال الموقع: www.bbc.com تاريخ الزيارة ٢٠٢٢/١٠/٥.

(٦) محمد الغيثي، الحقول النفطية في دولة قطر، دراسة منشورة على شبكة المعلومات الدولية، متاح خلال الرابط: https://geologist.yoo٧.com/ تاريخ الزيارة ٢٠٢٢/٢/١١.

(٧) المصدر السابق نفسه.

(٨) ينظر: المصدر السابق نفسه.

(٩) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي، الامارات العربية المتحدة، ١٩٩٧، ص ٢١.

(١٠) عدنان فرحان عبد الحسين ومسلم حسن خلف، أثر الغاز الطبيعي في تحقيق التنمية المستدامة في دولة قطر للمدة (٢٠٠٧ – ٢٠١٨)، مجلة العلوم الاقتصادية (العدد (٦١)، مج (١٦)، كلية الادارة والاقتصاد– قسم الاقتصاد، جامعة البصرة، ٢٠٢١، ص ٤٨.

(١١) هاشم مزوار، تقييم سياسة انتاج وتصدير الغاز الطبيعي في الجزائر مقارنة بدولة قطر، أطروحة دكتوراه منشورة، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ٢٠١٣، ص ٢٠.

(١٢) ناصر التميمي، طفرة الغاز القادمة: الموقف القطري في أسواق متغيرة، سلسة تقارير الدوحة، ٢٠١٥، ص ٣.

(١٣) ناصر جيده، صناعة الغاز القطري، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد (١٢٠)، الدوحة، ٢٠٠٧، ص ١٤٦.

(١٤) ينظر: التقرير الاحصائي السنوي لمنظمة اوابك، ٢٠١٢، ص ١٢٤.

(١٥) ابراهيم إبراهيم وفرانك هاريغان، الاقتصاد القطري الماضي والحاضر والمستقبل، مجلة قطر ساينس كونيكت، الامانة العامة للتخطيط التنموي، الدوحة، ٢٠١٢، ص ٨.

(١٦) عدنان فرحان عبد الحسين ومسلم حسن خلف، أثر الغاز الطبيعي في تحقيق التنمية المستدامة في دولة قطر، مصدر سبق ذكره، ص ٥٢.

(١٧) المصدر السابق نفسه.

(١٨) ابراهيم إبراهيم وفرانك هاريغان، الاقتصاد القطري الماضي والحاضر والمستقبل، مصدر سبق ذكره، ص ١٣.

(١٩) حسين عبد الله، الغاز الطبيعي: وقود الغد في انتظار سياسة منسقة عربياً، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد (٥٠)، أوابك، الكويت، ١٩٩٦، ص ٤٤.

(٢٠) مصطفى ابراهيم سلمان، أسباب الازمة الخليجية في العام ٢٠١٧ وابعادها الاقليمية والدولية، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، مج ٩، العدد (٣٢)، جامعة كركوك، ٢٠٢٠، ص ٦.

(٢١) محمد عارف محمد عبد الله، دور قناة الجزيرة الفضائية في إحداث التغيير السياسي في الوطن العربي (الثورة المصرية نموذجاً) رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس، فلسطين، ٢٠١٢، ص٦٥.

(٢٢) محمد بن هويدن، مقال بعنوان: كيف يمكن لدولة صغيرة فرض نفسها دولياً، صحيفة البيان الاماراتية، ٢٠١٢/٦/١٧.

(٢٣) عرفات علي جرغون، الموقف القطري من الثورات العربية وأثره في تحولات السياسة الخارجية القطرية، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (٤٨)، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠١٤، ص ص ٣٣-٣٤.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٣٦.

(٢٥) مروة فكري، ما بعد القوة الناعمة: السياسة القطرية تجاه دول الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٨٧) يناير، القاهرة، ٢٠١٢، ص ١٦٣.

(٢٦) عبد النور بن عنتر، لغز قطر: مراجعات كتب، (١٧) ابريل، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠١٣، ص ٤.

(٢٧) محمد السعيد ادريس، ثلاثون عاماً على قيام الثورة الاسلامية في إيران، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٧٦)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، نيسان ٢٠٠٩، ص ١٨٨.

(٢٨) أحمد محمد أبو زيد، كيف تتحرك الدول الصغرى، مجلة العلوم السياسية، العدد (٤٤)، كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد، ٢٠١٢، ص ١١.

(٢٩) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط١، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٨٩، ص ٢٧٩.

(٣٠) محمود سمير الرنتيسي، السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية، ط١، الدار العربية للعلوم، قطر، ٢٠١٤، ص ٤٠.

(٣١) عرفات علي جرغون، اثر تغير القيادة السياسية على السياسة الخارجية القطرية (١٩٩٥– ٢٠١٢)، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة القاهرة– كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ٢٠١٥، ص٤٥.

(٣٢) مازن الرمضاني، السياسة الخارجية دراسة نظرية، ط١، جامعة بغداد– كلية العلوم السياسية، بغداد، ١٩٩١، ص١٥٧.

(٣٣) اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: النظرية والواقع، جامعة أسيوط – المكتبة الاكاديمية، القاهرة، ٢٠١١، ص١٧١.

(٣٤) محمد عزيز الخزامي، الجغرافية السياحية في دولة قطر دراسة في المقومات والاقتصاديات، مجلة مركز الوثائق والدراسات الانسانية، العدد (٩)، جامعة قطر، قطر، ١٩٩٧، ص ٢٦٦.

(٣٥) محمود رمضان، قطر في الخرائط الجغرافية والتاريخية، ط١، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، القاهرة، ٢٠٠٦، ص٢٣.

(٣٦) أحمد منسي، التحول الديمقراطي في مجلس التعاون الخليجي: دراسة حالات البحرين وسلطنة عمان وقطر، ط١، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٩، ص ٣٥.

(٣٧) محمود سمير الرنتيسي، السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧.

(٣٨) نواف التميمي، الدبلوماسية العامة وتكوين السمة الوطنية: النظرية والتطبيق على نموذج قطر، ط١، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠١٢، ص٦٥.

(٣٩) عرفات علي جرغون، اثر تغير القيادة السياسية على السياسة الخارجية القطرية، مصدر سبق ذكره، ص٤٧.

(٤٠) علي قلعه جي، القواعد العسكرية الاجنبية – والحقوق الانسانية بعد أحداث ١١/سبتمبر/أيلول/ ٢٠١١، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مج(٢٨)، العدد (٢٨)، سوريا، ٢٠١٢، ص ١١.

(٤١) مازن الرمضاني، السياسة الخارجية دراسة نظرية، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٢.

(٤٢) غنية العربي، السياسة الخارجية القطرية تجاه محيطها الاقليمي الازمة السورية أنموذجاً، ط١، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ٢٠١٧، ص١١.

(٤٣) ابراهيم جلال، تاريخ قطر، ط١، دار الكتب المصرية، الجيزة – مصر، ٢٠١٢، ص٨٤.

(٤٤) نرمين بشارة، سياسات عربية، دورية محكمة تعني بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية العامة، العدد (١٧)، تشرين الثاني، ٢٠١٥.

(٤٥) محمد كريم، حركة التغيير العربية وانعكاساتها على أمن دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة دراسات دولية، العدد (٥٥)، جامعة بغداد– مركز الدراسات الدولية، بغداد، ٢٠١٣، ص ١١٢.

(٤٦) جمال عبد الله، السياسة الخارجية القطرية: إعادة التوجيه أم ضبط للإيقاع، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠١٤، ص ص ٢–٣.

(٤٧) مفيد كاصد الزيدي، السياسة الامريكية تجاه الأزمة القطرية، مجلة دراسات دولية، العدد (٧٧–٧٨) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٩، ص٤٢.

(٤٨) مصطفى ابراهيم سلمان، أسباب الازمة الخليجية في العام ٢٠١٧ وابعادها الاقليمية والدولية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥.

(٤٩) المصدر نفسه.

(٥٠) ظافر محمد العجمي، تحول التحالف المرن بين تركيا والخليج الى صلب.. والنموذج العسكري أكثر وضوحاً مع السعودية وقطر والكويت، مجلة أراء، العدد (١٠٥)، مركز الخليج للأبحاث، جدة، ٢٠١٥، ص٣٤.

(٥١) ينظر: ستار جبار الركابي، الدول الصغيرة وأثر مساحتها على سلوكها السياسي: دولة قطر أنموذجاً، مجلة مداد الآداب، العدد الخاص بمؤتمر قسم الجغرافية، مج١، كلية الآداب، الجامعة العراقية، ٢٠٢٣، ص٧٤.

(٥٢) المصدر نفسه.

(٥٣) جاسم يونس الحريري، التنافس الخليجي – الإيراني في العراق بعد الانسحاب الامريكي، مجلة العلوم السياسية، العدد (٥٤)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٨، ص٦٧.

(٥٤) ماجد حميد خضير، مقومات السياسة الخارجية القطرية: دراسة في السلوك السياسي، مجلة دراسات دولية، العدد (٤٩)، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، ٢٠١١، ص٢٢٠.

(٥٥) ستار جبار الركابي، الدول الصغيرة وأثر مساحتها على سلوكها السياسي: دولة قطر أنموذجاً، مصدر سبق ذكره، ص ٧٦.

(٥٦) المصدر نفسه، ص ٧٦– ٧٧.

(٥٧) نادية فاضل عباس فضلي، المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة في النظام السياسي لدولة قطر، مجلة دراسات دولية، العدد (٧٢–٧٣)، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٨، ص٨٩.

المصادر:

أولاً: الكتب المؤلفة

١– إبراهيم جلال، تاريخ قطر، ط١، دار الكتب المصرية، الجيزة – مصر، ٢٠١٢.

٢– أحمد منسي، التحول الديمقراطي في مجلس التعاون الخليجي: دراسة حالات البحرين وسلطنة عمان وقطر، ط١، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٩.

٣– إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: النظرية والواقع، جامعة اسيوط – المكتبة الاكاديمية، القاهرة، ٢٠١١.

٤– غنية العربي، السياسة الخارجية القطرية تجاه محيطها الاقليمي الازمة السورية أنموذجاً، ط١، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ٢٠١٧.

٥– مازن الرمضاني، السياسة الخارجية دراسة نظرية، ط١، جامعة بغداد – كلية العلوم السياسية، بغداد، ١٩٩١.

٦– محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط١، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٨٩.

٧– محمد بن سعود الدليمي، نظرة على الغاز الطبيعي في قطر، مركز الخليج لسياسات التنمية، قطر، ٢٠١١.

٨– محمود رمضان، قطر في الخرائط الجغرافية والتاريخية، ط١، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، القاهرة، ٢٠٠٦.

٩– محمود سمير الرنتيسي، السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية، ط١، الدار العربية للعلوم، قطر، ٢٠١٤.

١٠- نواف التميمي، الدبلوماسية العامة وتكوين السمة الوطنية: النظرية والتطبيق على نموذج قطر، ط١، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠١٢.

ثانياً: الوثائق والتقارير

١- التقرير الاحصائي السنوي لمنظمة اوابك، ٢٠١٢.

٢- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي، الامارات العربية المتحدة، ١٩٩٧.

٣- جمال عبد الله، السياسة الخارجية القطرية: إعادة التوجيه أم ضبط للإيقاع، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠١٤.

٤- كارول نخلة، مستقبل النفط للعراق اكتشاف اطار العمل الصحيح، مركز سيري لاقتصاديات الطاقة، جامعة سيري، ٢٠٠٨.

٥- ناصر التميمي، طفرة الغاز القادمة: الموقف القطري في أسواق متغيرة، سلسة تقارير الدوحة، ٢٠١٥.

ثالثاً: الرسائل والأطاريح

١- شكر محمود جاسم، صناعة الغاز الطبيعي في العراق الواقع وافاق المستقبل، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، ٢٠٠٤.

٢- عرفات علي جرغون، اثر تغير القيادة السياسية على السياسة الخارجية القطرية (١٩٩٥- ٢٠١٢)، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة القاهرة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ٢٠١٥.

٣- هاشم مزوار، تقييم سياسة انتاج وتصدير الغاز الطبيعي في الجزائر مقارنة بدولة قطر، أطروحة دكتوراه منشورة، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ٢٠١٣.

رابعاً: المجلات والصحف

١- ابراهيم إبراهيم وفرانك هاريغان، الاقتصاد القطري الماضي والحاضر والمستقبل، مجلة قطر ساينس كونيكت، الامانة العامة للتخطيط التنموي، الدوحة، ٢٠١٢.

٢- أحمد محمد أبو زيد، كيف تتحرك الدول الصغرى، مجلة العلوم السياسية، العدد (٤٤)، كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد، ٢٠١٢.

٣- جاسم يونس الحريري، التنافس الخليجي – الإيراني في العراق بعد الانسحاب الامريكي، مجلة العلوم السياسية، العدد (٥٤)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٨.

٤- حسين عبد الله، الغاز الطبيعي: وقود الغد في انتظار سياسة منسقة عربياً، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد (٥٠)، أوابك، الكويت، ١٩٩٦.

٥- ستار جبار الركابي، الدول الصغيرة وأثر مساحتها على سلوكها السياسي: دولة قطر أنموذجاً، مجلة مداد الآداب، العدد الخاص بمؤتمر قسم الجغرافية، مج١، كلية الآداب، الجامعة العراقية، ٢٠٢٣.

٦- ظافر محمد العجمي، تحول التحالف المرن بين تركيا والخليج الى صلب.. والنموذج العسكري أكثر وضوحاً مع السعودية وقطر والكويت، مجلة أراء، العدد (١٠٥)، مركز الخليج للأبحاث، جدة، ٢٠١٥.

٧- عبد النور بن عنتر، لغز قطر: مراجعات كتب، (١٧) ابريل، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠١٣.

٨- عدنان فرحان عبد الحسين ومسلم حسن خلف، أثر الغاز الطبيعي في تحقيق التنمية المستدامة في دولة قطر للمدة (٢٠٠٧ – ٢٠١٨)، مجلة العلوم الاقتصادية (العدد (٦١)، مج (١٦)، كلية الادارة والاقتصاد– قسم الاقتصاد، جامعة البصرة، ٢٠٢١.

٩- عرفات علي جرغون، الموقف القطري من الثورات العربية وأثره في تحولات السياسة الخارجية القطرية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (٤٨)، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠١٤.

١٠- علي قلعه جي، القواعد العسكرية الاجنبية – والحقوق الانسانية بعد احداث ١١/سبتمبر/ ايلول/٢٠١١، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مج(٢٨)، العدد (٢٨)، سوريا، ٢٠١٢.

١١- ماجد حميد خضير، مقومات السياسة الخارجية القطرية: دراسة في السلوك السياسي، مجلة دراسات دولية، العدد (٤٩)، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، ٢٠١١.

١٢- محمد السعيد ادريس، ثلاثون عاماً على قيام الثورة الاسلامية في إيران، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٧٦)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، نيسان ٢٠٠٩.

١٣- محمد بن هويدن، مقال بعنوان: كيف يمكن لدولة صغيرة فرض نفسها دولياً، صحيفة البيان الاماراتية، ٢٠١٢/٦/١٧.

١٤- محمد عزيز الخزامي، الجغرافية السياحية في دولة قطر دراسة في المقومات والاقتصاديات، مجلة مركز الوثائق والدراسات الانسانية، العدد (٩)، جامعة قطر، قطر، ١٩٩٧.

١٥- محمد كريم، حركة التغيير العربية وانعكاساتها على أمن دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة دراسات دولية، العدد (٥٥)، جامعة بغداد – مركز الدراسات الدولية، بغداد، ٢٠١٣.

١٦- مروة فكري، ما بعد القوة الناعمة: السياسة القطرية تجاه دول الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٨٧) يناير، القاهرة، ٢٠١٢.

١٧- مصطفى ابراهيم سلمان، أسباب الازمة الخليجية في العام ٢٠١٧ وابعادها الاقليمية والدولية، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، مج ٩، العدد (٣٢)، جامعة كركوك، ٢٠٢٠.

١٨- مفيد كاصد الزيدي، السياسة الامريكية تجاه الأزمة القطرية، مجلة دراسات دولية، العدد (٧٧–٧٨) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٩.

١٩- نادية فاضل عباس فضلي، المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة في النظام السياسي لدولة قطر، مجلة دراسات دولية، العدد (٧٢–٧٣)، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٨.

٢٠- ناصر جيده، صناعة الغاز القطري، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد (١٢٠)، الدوحة، ٢٠٠٧.

٢١- نرمين بشارة، سياسات عربية، دورية محكمة تعني بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية العامة، العدد (١٧) تشرين الثاني، ٢٠١٥.

خامساً: الانترنت

١- حقائق وإحصاءات عن مصادر الثروة في قطر، دراسة منشورة على موقع بي بي سي عربي، متاح خلال الموقع: www.bbc.com تاريخ الزيارة ٢٠٢٢/١٠/٥.

محمد الغيثي، الحقول النفطية في دولة قطر، دراسة منشورة على شبكة المعلومات الدولية، متاح خلال الرابط: https://geologist.yoo٧.com/ تاريخ الزيارة ٢٠٢٢/٢/١١.